

هل جرى تضخيم خطر داعش؟

■ **عامر نعيم الياس** *

احتل المشهد العراقي صدارة الاهتمام في أولويات الإعلام العالمي وعلى مستوياته كافة ، داعش التي سيطرت بطريقة دراماتيكية على الموصل وأجزاء واسعة من صلاح الدين ولُوِّحت بالدخول إلى بغداد، دفعت العربيين والنخب إلى دراسة هذه الظاهرة بدءاً من نشأتها وليس انتهاءً بأسوأها المالية ومقومات عملها الميداني وقدراتها، الجغرافياً أيضاً كانت حاضرة في الأخرى في سياق التغطية الإعلامية، فالنخب وعلماء الاجتماع السياسي يرون أن داعشي بتبدها الحالي تحاول إعادة صوغ حدود المنطقة، وإنهاء ما كان قائما في عام 19١6 إلى حدود ساينكس- بيكو. فهل جرى تضخيم خطر داعش، أم أن ما سبق بات واقعا ملموسا؟ مما لا شك فيه إن داعش باتت ورقة إضافية في صراع المحاور في المنطقة، وحتى الصراع القائم ضمن المحاور المتقابلة، وعند هذه النقطة تحديداً يمكن القول إن داعش باتت ورقة ضغط في يد أدوات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تركيا والسعودية وحتى قطر، وفي يد حليفها «إسرائيل»، يمكن استخدامها لقطع الطريق على خطر الأكر المتعملل بالتوجه الأميركي للاتفاق مع إيران وإغلاق ملف صراع امتد على مدى أكثر من ثلاثين عاما، صراع أعاد صوغ خريطة التحالفات في المنطقة والعمل الدول أتمة الذكر أدوارا، وبالتالي ميزات إضافية من الموصلع أنها اليوم ليست في وارد التخلي عنها. إذا نحن أمام صراع داخل الموضع الواحد ناتج عن ارتباك في المواقف الأميركية من الأزمة العراقية الحالية، فالإدارة لا تستطيع ترك العراق لمصيره كما فعلت في سورية، لكنها في الوقت ذاته تريد إعادة صوغ الحكم في العراق ومراعاة مصالح حلفائها. في المقابل نجد أن الصراع بين المحورين المتقابلين في المنطقة يزداد ضراوة، فالخلاف وارتفاع منسوب التوتر بين روسيا والولايات المتحدة بسبب الأزمة الأوكرانية، قد أتاح للأطراف المتقابلة في الإقليم هامش مناوره للذهاب حتى النهاية في الصراع على الأرض، في محاولة لتغيير موازين القوى القائمة، وبالتالي فرض أمر واقع يضمن ما أمكن مصالح الأطراف الإقليمية في أي صفقة أو بالأحرى في أي لحظة توافق روسي- أميركي.

لكن على رغم كل ما سبق فإن بعض المراقبين يرون في تضخيم خطر داعش جزءا من الحرب النفسية الإعلامية التي تشنها الولايات المتحدة وحلفاؤها وإعلامها في المنطقة على المحور المقاوم، بهدف دفعه إلى الارتباك وضرب معنويات مقاتليه ونخبه وقاعدته الشعبية، التي ارتفعت بشكل غير مسبوq جراء الانتصارات الميدانية والسياسية في سورية، من دون أن تغفل هنا التحرك الأميركي باتجاه إيران واللقاء الرسمي الثنائي الذي عقد للمرة الأولى بين الطرفين قبل أسبوعين، والتعزير الملموس في لهجة روسيا بعد أزمة أوكرانيا تجاه الاستقطاب في المنطقة. ويستند أصحاب هذا الرأي على الآتي في تفسيرهم لحدود سيطرة داعش:

– استعادة الحكومة العراقية لزام المبادرة والتفاف غالبية الطبقة السياسية العراقية الحاكمة، وحتى الجرعة الدوائية خلف رئيس الحكومة نوري المالكي، بمعنى آخر نجاح الحكومة الحالية بالمتصامص الصدمة والتحضير لهجوم معاكس على الأرض.

– البيئة الحاضنة وأثرها الحاسم في تمدد داعش في الإقليم، فعضار «الزحف إلى بغداد» الذي نشرته داعش على تويتر لا يبدو كونه إعلاميا، وهنا نلاحظ فشل أي محاولة لخرق المدمن التي توجد بها الجبهة التركمانية في العراق، والمدمن التي تطلعتها البيشمركة الكردية، لانعدام البيئة الحاضنة، وكيف ببغداد؟

– إعادة صوغ المشهد العسكري على الأرض في سورية والعراق من قبل الجماعات التكفيرية المسلحة والتوحد في جبهة واحدة، أمر تقف دوله عقبات كثيرة تتعلق بالخلاف العقائدي بين هذه الجماعات، والخلاف بين تقاسم مناطق النفوذ في ما بينها، وبالتالي فلإن استمرار حرب الأشقاء والاستنزاف الذاتي في سورية على وجه الخصوص، سيكون له أثر على تمكين نفوذ داعش في المنطقة الحدودية، وبالتالي إعادة ترتيب حدود عام 19١6.

– التوازنات الإقليمية والدور الإيراني الذي لن يسمح بانفلات داعش إلى الحد الذي يتم الترويج له لإعلاميا.

– الموقف الأميركي الذي لا يستطيع الرهان على الجبهة العراقية كما هو الوضع على الجبهة السورية، فالولايات المتحدة وعلى رغم محاولاتها فرض انقلاب سياسي في العراق، إلا أنها أرسلت حاملة طائرات إلى المنطقة، ووصمت داعش بالإرهاب، ودعت إلى اجتماع مجلس الأمن للإشارة إلى عمق التزامها بالعراق، ولا تزال تعترف بالحكومة العراقية، وأرسلت 275 جنديا لحماية سفارتها في بغداد، كما أنها أرسلت 300 مستشار عسكري لتدريب القوات العراقية، وأعلن أو.بأ ما أنه مستعد لتنفيذ هجمات في العراق «بهدف محدد وواضح».

ماسبق يبدو إننا أمام صورة ثلاثية للصراع في المنطقة الذي يحتل الملف العراقي صدارته الآن، الطرف الأول فيها والمؤحد هو المحور المقاوم وداعيمه الدوليين الذين لم يغيروا استراتيجيتهم مما يجري في المنطقة، ودعا مرارا إلى التنبه لخطورة اللعبة المنمفية وانفلاش التنظيمات العنصرية بوجه الجميع، الطرف الثاني: تركيا والسعودية وقطر و«إسرائيل»، واللعبة الاستخباراتية القذرة التي تدار على أراضي العراق وسورية من قبل جبهة الرفض لمبدأ التسوية والتفاوض في الملف السوري أولا، والملف النووي الإيراني ثانيا، والتوجه أو.بأ.أ يمهادنة روسيا ثالثا. أما الطرف الثالث فهو الإدارة الأميركية التي تريد إدارة حرب الاستنزاف في المنطقة ليس لمجرد الاستنزاف بل محاولة انتزاع ما عجزت عنه بالقوة العسكرية المباشرة، سياسيا، لكن هل عامل الوقت في العراق لصالحها؟ وهل يرضخ أو.بأ.أ لضغوط أنواته وحليفته في المنطقة في ما يخص الملف العراقي كما رضخ لتقدير موقف رئيس الوزراء القطري الأسبق حمد بن جاسم، وتقدير موقف الأمير السعودي بندر بن سلطان في الملف السوري ومن ثم قام بعزلهما؟

✽ كاتب سوري

البناء

مصر تنشغل في معالجة الوضع الاقتصادي وإشراف إماراتي على الإصلاحات يثير التساؤل ... والغنوشي يتعظ من تجربة إخوان مصر وليبيا

خيارات واشنطن في العراق كلها سيئة ومحاولاتها تعويض خسارتها بتغيير المالكي غير قابلة للتنفيذ وتصطدم بالتبدلات الحاصلة في غير مصاحتها



السياسة لواشنطن التي تستهدف إعادة إنتاج نفوذها للتأثير في سياسة العراق بما يحول دون استمرار ترافقه إلى جانب الحلف السوري – الإيراني المقاوم لمشاريع الهيمنة الأميركية.
على صعيد آخر، تزداد الوقائع والمعطيات التي تؤشر إلى أن مصر دخلت في مرحلة الانشغال في معالجة الوضع الاقتصادي والعالمي المتدهور في البلاد، والحكم الجديد قرر في ما يبدو قبول مساعداً خليجية وخبرات إماراتية لإجراء إصلاحات اقتصادية لتطوير القطاع الخاص وإدارة ملف الديون، ومن ضمنها رفع الدعم عن الوقود، الأمر الذي يطرح التساؤل عما إذا كان ذلك يندرج في سياق الاستجابة لشروط الإمارات والسعودية والكويت لتقديم مساعدات مالية تقدر ب١6 مليار دولار؟. فمن المعروف أن رفع الدعم أحد الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي للموافقة على تقديم القروض للدول. وهو ما شكل أساسا لاحتجاجات شعبية ضد حكومة الرئيس المعزول مرسي، وكان مرفوضاً من قبل الحكومة الانتقالية التي تسلمت مقاليد الحكم بعد ثورة 30 حزيران. إلى ذلك، يبدو أن حزب النهضة التونسي قد أخذ العبر والدروس من تجربة الإخوان المسلمين في مصر وليبيا، وقرر عدم سلوك الطريق الذي أدى إلى تغيير المصريين من حكم الإخوان والثورة ضدهم، فقرر اعتماد استراتيجية تقوم على عدم التفرد بالحكم حتى ولو امتلك حزه غالبية 5١ في المئة عن المقاعد في البرلمان واعتماد بدلا من ذلك صيغة تسوية مع الأطراف السياسية الأخرى حتى لا يصل إلى مرحلة يفقد فيها كل شيء.

«الفيائنشال تايمز»: مستشارون من الإمارات لمساعدة مصر في الاصلاحات

نشرت صحيفة الفايائنشال تايمز البريطانية تقريراً بعنوان «الإمارات توظف مستشارين لمساعدة الاصلاحات في القاهرة»، لسيمون كير وهبة صالح، قالت فيه: «إن الإمارات تحوّل مساعدتها لمصر من المساعدات المباشرة إلى تطوير القطاع الخاص، حيث تسعى إلى المساعدة في بناء قواعد اقتصادية أقوى في البلد العربي المحوري».

نشرت صحيفة الفايائنشال تايمز البريطانية تقريراً بعنوان «الإمارات توظف مستشارين لمساعدة الاصلاحات في القاهرة»، لسيمون كير وهبة صالح، قالت فيه: «إن الإمارات تحوّل مساعدتها لمصر من المساعدات المباشرة إلى تطوير القطاع الخاص، حيث تسعى إلى المساعدة في بناء قواعد اقتصادية أقوى في البلد العربي المحوري».

وقال التقرير: «إن أبو ظبي والسعودية اللتين تنظران إلى مصر بوصفها الخطّ الأمامي في معركةها ضد المد الإسلامي، قررتا الحفاظ على الاستقرار المادي للبلاد خلال الصيف». وأشارت الصحفية إلى أن «مطلعين على الأمور يقولون إن أبو ظبي استعانت بخدمات شركة لإزاد الاستشارات المالية لمساعدة القاهرة في إدارة ديونها»، موضحة «أن الإمارات، التي تعد واحدة من أقوى الأصوات في المنطقة ضد الإسلام السياسي، تعهدت مع السعودية والكويت بتقديم مساعدات تقدر ب 16 مليار دولار على الأقل للرئيس المصري المنتخب حديثاً عبد الفتاح السيسي الذي أطاح بالإخوان المسلمين من الحكم». وأضافت الصحفية: «إن بعض المساعدات الخليجية لمصر جاءت في صورة منتجات نفعية للمساعدة في الحد من أزمة الطاقة وانقطاع الكهرباء في أشهر الصيف الحارة». ولفتت إلى أن «محللين ورجال أعمال يرون أنه مع توقع أن يصل العجز في الموازنة في مصر في العام الذي يبدأ في تموز إلى 12 في المئة، لا يمكن لمصر تجنب إجراء إصلاحات اقتصادية واعتماد على المساعدات الخليجية».

ورأت «أن من بين الاصلاحات الرئيسية التي يجب على مصر اتخاذها الحد من الدعم على الوقود الذي يمثل خمس الإنفاق الحكومي».

«لوموند»: النهضة التونسية أفضل خيار التسوية بدلا من فقدان كل شيء

يُتبع حزب النهضة في تونس استراتيجيّة الخطوات الصغيرة وعينّه على التشرّيعيّة، هو عنوان التقرير الذي نشرته صحيفة «لوموند» الفرنسيّة وأشارت فيه إلى «أن زعيم حزب النهضة الإسلامي في تونس، راشد الغنوشي يرى أن الفترة الانتقاليّة ينبغي الاتكحها الغالبية النسبية من 51 في المئة، ولأنّما يتوافق الآراء»، مشيراً إلى «أن استراتيجيّته مستغلّ في أن حزب النهضة في المستقبل، لن يحكم بمفرده».

وقالت الصحفية: «إن النهضة» يتبع استراتيجيّة الخطوات الصغيرة وثقافة التسوية بدلا من فقدان كل شيء». فالسياق الإقليمي في مصر وفي ليبيا أيضا حيث يقود اللواء المتقاعد «خليفة حفتر» هجوما ضد الإسلاميين المعتزفين؛ يلقي بظلاله على سياسة هذا الحزب الذي احتفل في السابع من حزيران الجاري بمرور 33 عاما على تاسيسه». ونقلت عن الغنوشي: «إن الحزب لا ينبغي باي حال الدفع بمرشح للانتخابات الرئاسيّة ولأنّما دعم مرشح مستقل، فالسلطة الشعبيّة أكثر أهمية بكثير من السلطة المركزيّة ولذلك فإنّ الانتخابات التشريعيّة أهم بكثير من الرئاسيّة». وأضافت الصحفية: «أنّ هذه التصريحات تأتي في الوقت الذي لا يُخفي فيه أمين حزب عمم النهضة «حمادي الجوالي» أن رئيس وزراء وفد بعر للحزب الإسلامي بالانتخابات في تشرين الأول 20١١، طموحاته الشخصية وتثار فيه الشكوك حول نواياه بشأن التّركيب للانتخابات».

السياسة الأميركيّة. ولهُذا فإن سعي إدارة أو.بأ.أ لمقايضة دعم العراق ضد داعش بإيجاد بديل لرئيس الوزراء نوري المالكي وحكومته، لا تلقى أدانا صاغية من قبل المالكي والأطراف العراقيّة الوازنية، التي سارتت إلى طي خلافاتها جانبا، وتشكيل وحدة وطنية للتصدي لخطر داعش كأولويّة تتصدر جدول الأعمال على أي أولوية أخرى. هذا المناخ يجعل المناورات السياسيّة التي تقوم بها واشنطن لتغيير المالكي عبر شخصيات سياسيّة موالية لها غير قابلة للتنفيذ، ما يكشف أنّ ستنتر أميركا ومعها السعودية خلف إدعاء الحرص على تمثيل السنّة العراقيّين في الحكومة لا يعدو في حقيقته محاولة للالتيان ببعض الشخصيات التابعة لهما، والتي لا تملك وزنا تمثيليا في الشارع، فهي من صعيبة الاحتلال وعمدت إلى توفير الغطاء له عندما كانت المقاومة العراقيّة تخوض حرب تحرير العراق من وجود قوات الاحتلال الأميركيّة.

في ظل هذه المعطيات يُطل خطر تقسيم العراق من البوابة الكرديّة، حيث الأحزاب الكرديّة التي شكّلت حصان طروادة للولايات المتحدّة في السيطرة على العراق، وتوفير الغطاء لاحتلالها له إلى جانب قوى عراقيّة أخرى مقابل وعد أميركا بمساعدتها على إقامة دولة كوردية، وهذا ما يفسّر حرص الحاكم الأميركي في زمن الاحتلال بول بريمر على جعل محافظة كركوك منطّقة متنازع عليها، في الدستور العراقيّ الجديد، لتنفيذ فكرة تقسيم العراق.

هذا التوجّه الأميركي هو المسؤول اليوم عن محاولة وضع العراق أمام خيارين: الدفع به نحو التقسيم أو القبول بالشروط

القومي الأميركي يسيلحق به الضرر بسبب انقسام العراق، وأمر بزيادة في القوات

واستراتيجية جديدة ساعدت على استعادة الاستقرار».

وأضافت الصحفية: «ها هو أو.بأ.أ يواجه أيضا في منتصف فترة ولايته الثانية تحديا مشابها، وفي مؤتمر صحافي أول من أمس عرض الرئيس الأميركي بعض المؤشرات التي توجي باستعداد امشابه لإعادة التفكير. فقد راهن أو.بأ.أ على أن يهاكن الولايات المتحدّة أن نسحب قواتها من العراق، وتنسحب أيضا من أفغانستان بحلول عام 20١6، مع البقاء بمعزل عن الحرب الأهلية في سورية.

وكانت النتيجة اضطرابا متزايدا لم يعد قادرا على تجاهله: كوارث الإنسانية في كل من العراق وسورية، واتساع الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات التابعة للعاذة بهدف إرسال مهاجرين إلى الولايات المتحدّة، والتفكك الديموي المحتمل مرّة أخرى للعراق».

بأن «إدارة أو.بأ.أ تسعى لإيجاد بديل لرئيس الوزراء العراقي «نوري المالكي» وحكومته في أسرع وقت لكي تنخل عسكريا لمواجهة تقدم قوات الحركة الإسلامية المتطرفة «داعش» داخل الأراضي العراقيّة باتجاه العاصمة بغداد». مشيرة إلى أن إدارة أو.بأ.أ كانت أخطرت المالكي بضيق الوقت لحكومته منذ الغالبية الشيعيّة الكاسحة في التواصل مع الكتلة السنّيّة في العراق والأكراد ومنحهم حلولاً سياسيّة تمنع الأكراد من الاستقلال بأقليمهم، والسنة من الانحياز إلى قوات داعش في حربها ضد حكومتها».

«نيويورك تايمز»: القادة السياسيون بدأوا مناوراتهم لتغيير المالكي

نقلت صحيفة نيويورك تايمز البريطانية عن مسؤولين عراقيين، أول من أمس قولهم: «إن القادة السياسيين بدأوا مناورات مكثفة من أجل تغيير رئيس الحكومة نوري المالكي وتشكيل حكومة جديدة لمواجهة الانقسامات الطائفية والأينية المتعمّقة في البلاد، مدعومة باجتماعات مع مسؤولين أميركيين أبدوا دعمهم لتغيير القيادة العراقيّة».

وقالت: «إن أو.بأ.أ ضم صوته ضمنا أول من أمس الدعوة للتغيير، وقال: «إن أي قائد عراقي يجب أن يكون موحدا، ورفض أن يدعم المالكي». وأشارت الصحفية إلى أن هذه «المناورات بدأت مع إجراء سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين الأميركيين، رأى العراقيون فيها، حسيما أفاد اثنين من المشاركين، أن الأميركيين يرغبون في تغيير المالكي الذي أدى تفهيشه لغير الشيعة منذ انسحاب القوات الأميركية في 201١ جعلت منه شخصيّة مفرجة لا لتقسام».

وأوضحت الصحفية «أن ثلاثة أشخاص على الأقل ينتمون للطائفة الشيعيّة مثل المالكي، قد ظهورا كمرشحين محتملين لتولّي منصب رئيس الحكومة. ويجب على أي قائد قادم أن يُقنع السنّة الأكراد أن باستطاعته أن يحافظ على تماسك البلاد في الوقت الذي يهدد فيه التمرّد بتقسيم البلاد». وتابعت: «فضلا عن ذلك، فإن أي قائد جديد يجب أن يجد وسيلة لتهدئة كثير من مطالب السنّة والأكراد الذين شكوا كثير من أنهم شركاء غير متكافئين في البلاد، ويرون المفاوضات لاختيار رئيس جديد للحكومة والشخصيات المهمة الأخرى كحلّقة نارية يكون لهم فيها نفوذ لتعزيز سلطتهم». وأوضحت «من جانبهم، يريد الأكراد من الحكومة المركزيّة في بغداد أن تعترف بمدية تكركوك النفطية المتنازع عليها جزءاً من إقليم كردستان الذي يتمتع بالحكم الذاتي. كما يريدون ضمانات بأن باستطاعتهم بيع النفط من كردستان دون رقابة من الحكومة المركزيّة».

حسن كردان

على رغم قرار إدارة الرئيس الأميركي براك أو.بأ.أ إرسال مستشارين إلى العراق لمساعدة الجيش العراقي في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي والاستعداد لتوجيه ضربات جوية إذا لزم الأمر، فإنه تسود قناعة في واشنطن بأن الخيارات أمامها باتت كلها سيئة، وهذه الخيارات محصورة بثلاثة هي: توجيه ضربات جوية من دون مشاركة جنود أميركيين في القتال على الأرض، أوالتحالف مع إيران، أو تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات، حسبما اقترح نائب الرئيس جو بايدن خلال فترة احتلال العراق.

وهذا يعني أن أو.بأ.أ أمام ورطة، فهو يواجه تحدياً في منتصف ولايته الثانية مشابها لتحدى الذي واجه سلفه جورج بوش الذي صنع كارثة العراق بعد أن أمر بغزوها، من دون تأمين القوات الكافية لاحتلاله، و من دون خطة مدروسة لإعادة إعمارها، في حين حل الجيش العراقي والحكومة من دون أن يحل أحد مكانها حتى بات العراق بحلول 2006 على شفا حرب شاملة، وعلى رغم ذلك لم يقبل الاعتراف بالهزيمة.

وها هو أو.بأ.أ يسعى للخروج من المأزق الذي وجدت واشنطن نفسها فيه، عبر محاولة تعويض خسارتها بتوظيف تقدم داعش على الأرض لإعادة تعزيز النفوذ الأميركي في العراق، غير أن هذه المحاولة تبدو صعبة التحقق في ظل التبدلات الحاصلة في المشهد الحالي في العراق والمنطقة والعالم، والتي لا تصب في مصلحة

«ليبراسيون»: أو.بأ.أ يستعد لإرسال مستشارين إلى العراق وتوجيه ضربات إذا لزم الأمر

نشرت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية تقريراً بعنوان «الولايات المتحدة مستعدة لإرسال قوات خاصة إلى بغداد»، مشيراً إلى أن «الرئيس الأميركي براك أو.بأ.أ أكد استعداد بلاده لإرسال 300 مستشار عسكري أميركي لتعزيز صفوف الجيش العراقي في مواجهة عناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام».

وأوضح أو.بأ.أ «أن هؤلاء المستشارين سيُرسَلون إلى العراق لتدريب الجيش العراقي ومساعدته ودعمه لمواجهة «الجهاديين» للقتال»، مضيفاً «أن واشنطن مستعدة لتوجيه ضربات إذا لزم الأمر». وتابع «إن العراقية الأميركية المنتشرة في العراق ستساعد على القيام بعمل عسكري في حال تطلب الوضع الميداني ذلك، وكان البيت الأبيض قد ذكر أن أو.بأ.أ لاستيعد «أي خيار باستثناء عودة القوات الأميركية إلى القتال في العراق»، مؤكداً «أن وجود قوات خاصة على الأرض يقصر على دور استشاري ومساعدة القوات العراقية».

قالت صحيفة لوس أنجليس تايمز الأميركية: «إن خيارات واشنطن في العراق سيئة في مجملها، وأن من بينها ثلاثة تتمثل في توجيه ضربات جوية من دون مشاركة جنود أميركيين في القتال على أرض العراق، أو التحالف مع إيران لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو تقسيم العراق ثلاث دويلات، للشيعة والسنة والأكراد».

«لوس أنجليس تايمز»: خيارات واشنطن في العراق سيئة بجملها

«واشنطن بوست»: العراق يمثل تحدياً كبيراً لأو.بأ.أ في منتصف ولايته الثانية

قالت صحفية «واشنطن بوست» الأميركية: «إن التطلوات الرامنة في العراق تمثل تحدياً كبيراً أمام الرئيس براك أو.بأ.أ خلال منتصف فترة ولايته الثانية»، وذكرت صحفية أن «الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في منتصف ولايته الثانية وجد نفسه في مواجهة كارثة في السياسة الخارجية، كانت من صنعها إلى حد كبير، فقد أمر بغزو العراق من دون تامين قوة كبيرة كافية لاحتلال البلاد ومن دون خطة مدروسة جيداً لإعادة إعمارها. وتحت توجيهاته، تم حل الجيش والحكومة العراقيين من دون أن يحل أحد مكانها، وبحلول عام 2006 كانت العراق على شفا حرب طائفية شاملة».

وتابعت الصحفية قائلة: «إن بوش، و من دون أن يعترف صراحة بسياساته الخاطئة بتغييرالمدارس،بذل وزير دفاعه قائد الجيش الميدانيين. وتجاهل نصيحة لجنة من الحزبين الجموري والديمقراطي لقبول الهزيمة، وقرر أن الأمن

«الأمن الوطني» عباءة تستر وراءها الحكومة الأميركية كل جرائمها ضد الانسانية

■ **بول كريغ روبرتس**

المواطنون الأميركيون لا يدركون تماماً لماذا دمّرت حكومتهم العراق، «الأمن الوطني» سيمنعهم من معرفة ذلك. «الأمن الوطني»هو العبائة التي تستر وراءها حكومة الولايات المتحدة كل جرائمها ضد الانسانية.

جورج هربرت ووكر بوش، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية – أصبح رئيساً من باب الجاهلة وتأنبا للرئيس رونالد ريغان، وهو آخر رئيس محافظ للولايات المتحدة الأمريكية – توجه إلى العراق بعمليّة عسكرية محدودة، لطرد صدام حسين من الكويت. كانت الكويت جزءاً لا يتجزأ من العراق، ولكن لاحقاً كمنطقة نفطية مستقلة، مع وجود القوة الاستعمارية الغربية التي خلفت حدودا سياسية جديدة، كما فعل الحزب الشيوعي السوفيياتي في اوكرانيا، وبعد انفصالها برزت الكويت «كمنطقة نفطية مستقلة».

وفقاً للتقارير للكويك كانت تحفر على الحدود العراقيّة – الكويتيّة في حقول النفط العراقيّة. في 25 تموز 1990، تقدم صدام حسين مع القوات العراقية على الحدود مع الكويت، وسال حينها السفيرة الأميركية في العراق «إيريل غلنابي»، إذا ما كان لإدارة بوش موقف حيبال ذلك.

وهنا ردت غلنابي: «ليس لدينا موقف حول النزاع العربي – العربي». كالنزع مع هدفها وزير الخارجية جيمس بايكر. والتكاثير لحوال على أن قضية الكويت غير مرتبطة بأميركا منذ الستينيات.».

وفقا لهذا النص، فقد أكد مسؤولون في الحكومة الأميركية لصدام حسين أن واشنطن لا تقف في طريقه لتوجيه العراق ووضع حد،«للعصابات» التي تسرق النفط العراقي.

«وفي مؤتمر صحافي في واشنطن في اليوم التالي، سلّمت المتحدة باسم وزارة الخارجية مارغريت توتيلر من قبل الصحافيين:

هل أرسلت الولايات المتحدة أي رسالة دبلوماسية للعراقيين حول وضع 30000 جندي الموجهين على الحدود الكويتيّة؟ هل كان هناك أي احتجاجا تبلغت فيه حكومة الولايات المتحدة؟».

فجاب: «أنا لست على علم باي احتجاج من هذا القبيل».

الشرق الاثني، قال قام أمام الكونغرس إن «الولايات المتحدة سجن لديها النازي بالمدافع عن الكويت، والولايات المتحدة لن تدافع عن الكويت إذا تعرضت لهجوم من قبل العراق».

هل كان هذا عملا مقصودا لتوريط صدام حسين، أو أن استيلاء العراق على الكويت انتج نداءات استغاثة من الشرق الأوسط إلى عائلة بوش؟

مهما كانت الأهداف التي أدت إلى تغيير موقف حكومة الولايات المتحدة بشكل دراماتيكي، النتيجة